

تحليل اقتصادي قياسي

للعلاقة بين النفقات العامة العسكرية والنمو الاقتصادي (في عدد من البلدان النامية)

أ.م. د. خالد حيدر

^١ كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد، جامعة السليمانية – السليمانية - العراق

^٢ كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم المحاسبة بتكنولوجيا المعلومات، جامعة جيهان – السليمانية - العراق

khalid.hama@sulicihan.edu.krd

الملخص

ازداد الاهتمام من قبل حكومات مختلف البلدان عموماً والنامية منها خصوصاً بالجانب العسكري و المتمثل بالدفاع عن منجزاتها (الحكومات) إضافة إلى الأمن الداخلي سعياً وراء تحقيق الاستقرار السياسي و الذي يعنبر المحور الأهم لتوفير البيئة المناسبة للحياة التي تقوم على ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تؤدي بالتالي إلى الاستقرار الاقتصادي ، و ان المبالغ التي تخصص لهذا الجانب تأخذ حصتها (تستقطع) من موازنات البلدان المذكورة (المبينة – كتقدير - على ناتجها المحلي الإجمالي) و باتجاه محدد من قبل حكوماتها ، و هي (المبالغ) و بسبب ذلك التخصيص او الاستقطاع تؤثر سلبي على ممارسة الأنشطة الأخرى المطلوبة بدورها و خاصة تلك التي تعنى بحياة الانسان و معيشته كالصحة و التعليم إضافة إلى الجوانب الأخرى كالزراعة و الصناعة و البنى التحتية ... الخ ، و هنا يثار التساؤل حول مدى وجود علاقة معاكسة (أي في الاتجاه الآخر) بين النفقات العامة العسكرية و الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المعنية و السعي إلى التقليل من تلك الآثار السلبية المحتملة ، أي ان تؤثر النفقات العامة العسكرية إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحريك عجلة الاقتصاد و باتجاه تحقيق النمو الاقتصادي الذي قد يؤدي بدوره تدريجياً إلى التنمية الاقتصادية (للبلدان النامية).

يتحقق هذا البحث من وجود هذه العلاقة و من خلال استخدام عدد معين من البلدان النامية و للسنوات (1990-2017) ضمن النموذج المعتمد و يستخدم لهذا الغرض، برنامج (SPSS) للوصول إلى إثبات صحة فرضية البحث من عدمها.

بوخته

حکومتەکانی زۆری بە گشتی و ولاتانی تازە یگەشتوو بە تاییەتی گرنگیەکی زۆر دەدەن بە لایەنی سەربازی و بەرگری ولات و بەدیھێنانی ناسایشی ناوخۆ بە مەبەستی بەدیھێنانی جیگەری سیاسی کە بە تەوهری سەرمەکی بەدیھێنانی ژینگەیی گونجاو بە ژيانیک لە سەر بنەمای ئەنجام دانی چالاکیە ئابوریە جیاوازمەکان کە ئەمۆش سەرچاوەی جیگەری باری ئابوریە ، ئەو دەرچە پارانەیی بۆ ئەو لایەنە دادەنرێت لە بۆدجەیی گشتی ئەو ولاتانە دەبردێت بۆ ئەو مەبەستە ، (وەک بەشیکی لە سەراپای بەرھەمی ناوخۆ) وە بە ئاراستەیکە دیاری کراوە لە لایەن حکومەتەکانەو ، برینی ئەو دەرچە پارانە بە شێوێکە نەزینی کاریگەری دەکاتە سەر چالاکیە ئابوریەکانی دیکە ، بە تاییەت ئەو چالاکیانە پەيوەندی راستەوخۆیان بە ژيانی هاو لاتیانەو ھەبە وەک (تەندروستی ، خوێندن ، کشتوکال ، پیشەسازی ، ژیرخانی ئابوری ھتد). لێرەو پرسیاریکی گرنگ دێتە ئاراوە دەربارە بونی پەيوەندی لە نێوان خەرجی گشتی سەربازی و سەراپای بەرھەمی ناوخۆ لە ولاتانی تازە پێگەشتوو ھەول دان بۆ کەم کردنەوێ کاریگەریە نەزینیەکان لەو بوارەدا ، دەبیێت وا بکەیت خەرجی گشتی سەربازی رۆلێکی نەزینی ببینێت لە سەر سەراپای بەرھەمی ناوخۆ ئەمۆش لە رێگەیی جۆلانندی چەرخەیی ئابوری ولات بەرھەمی بەدیھێنانی گەشەیی ئابوری کە دەبیێتە ھۆی بە دیھێنانی گەشەپێدانی ئابوری لەو ولاتانە . لەم تۆزێنەویدا لێکۆلینەوێ کراوە لە سەر بونی پەيوەندی لە نێوان خەرجی گشتی سەربازی و سەراپای بەرھەمی ناوخۆ ئەمۆش لە رێگەیی بەکارخستنی داتا زانیاری لە ژمارەیک لەو ولاتانە لە ماوەی (١٩٩٠ – ٢٠١٧) لە جوارچێوێ مۆدێلیکدا کە بۆ ئەو مەبەستە بەکار ھاتو بە پێی بەرنامەیی spss بە مەبەستی گەشتن بە چەسپاندنی راستی گریمانەیی تۆزێنەوێکە.

Abstract

The governments of various countries in general and developing countries in particular, are increasingly concerned with their military aspect, mainly the defense of their achievements so far. That is in addition to protecting internal security, and the pursuit of political stability, which is the most important axis for providing a suitable environment for the exercise of various economic activities. The amounts allocated to that type of spending are deducted from the budgets of those countries (built - as an estimate - on their GDP) on a specific direction by the governments. Those spending amounts are, because of this allocation or deduction, negatively affect other essential fields to human lives such as education and health, and also other fields such as agriculture, industry, infrastructure, etc. The question arises as to the extent of the existence of an opposite relationship (i.e., in the other direction) between military expenditures and the GDP of the countries concerned. Also, seeking to reduce these potential negative effects, so that military public spending would positively affects GDP by moving the economy towards economic growth, which may gradually lead to economic development (For developing countries). This research investigates the existence of this relationship and through the use of a certain number of developing countries and for the years (1990-2017) within the approved model and uses the SPSS application to prove the validity of the research hypothesis.

المقدمة:

اصبحت للنفقات العسكرية في معظم البلدان التي تتصف بعدم الاستقرار السياسي (و الذي يؤدي بالضرورة الى عدم استتباب الامن فيها، و هي على الاغلب بلدان نامية)، نسبة تتزايد من ناتجها المحلي الإجمالي و ذلك من اجل تلبية احتياجاتها من الامن (الخارجي و الداخلي) و الذي يقلل من اثار عدم الاستقرار السياسي المشار اليه .إن ذلك التزايد اثار الكثير من التساؤلات لدى المختصين و بشكل خاص الاقتصاديين حول مدى وجود علاقة بين تلك النفقات و الناتج المحلي الإجمالي ، إضافة الى وجود تساؤل آخر حول الآثار التي من الممكن ان تنجم عن تلك العلاقة و هل هي ايجابية ام سلبية او من الممكن ان يكون هناك كلا الاثرين ، و كان لكل من الاتجاهين مناصرين و ادلة تثبت وجهة نظر كل منهما و في مختلف البلدان .

فمن جانب ، ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي تعني زيادة إمكانية الانفاق على الجانب العسكري و دعم الاستقرار الداخلي من خلال درء الاخطار الخارجية و تقوية الإمكانيات الدفاعية على الحدود مع البلدان الأخرى ، إضافة الى دعم الامن الداخلي ليهيئ ذلك ، بيئة مناسبة لتحقيق استقرار سياسي (و ذلك ما هو مثبت كعلاقة حقيقية بين الناتج المحلي الإجمالي للبلد المعني - النامي- و نفقاته العسكرية) ، و ذلك لكون النفقات العسكرية تمثل استقطاعا من موازنة البلد أي من تلك المبالغ التي كان من الممكن تخصيصها للقطاعات المختلفة من الاقتصاد و بشكل خاص التعليم والصحة، و هي تلك القطاعات المرتبطة بالإنسان كونه محور عملية التنمية الاقتصادية التي يصاحبها النمو الاقتصادي و ذلك ما يعني ان النفقات تلك (العسكرية) تؤدي الى إعاقه كل من النمو و التنمية الاقتصادية عن طريق التأثير السلبي في قطاعات الصحة و التربية و تطوير البنية التحتية (بسبب الانخفاض في نفقات الأخيرة، و ذلك ما يعني بالتالي ان النفقات العسكرية قد تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي (سلبا) ، و جانب اخر من الممكن ان تكون هناك علاقة ايجابية جنباً الى جنب العلاقة السلبية (و هذا ما يحاول البحث اثباته من خلال الجانب القياسي) و تتمثل تلك الإيجابية وفقا لما يشير اليه الكينزيون (التدخل الحكومي و الكينزية العسكرية) الى انها (النفقات العسكرية) تزيد من الطلب الكلي الفعال و الذي يحرك القطاعات الاقتصادية لتلبية و اشباع الحاجات و ذلك ما يعني احتمالية زيادة الإنتاج المدني المحلي (ان كان ممكنا) إضافة الى الآثار

^١ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة أ.د. محمود حسن حسني و د. محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٦، ص ص ٧٨٠-٧٨١.

^٢ توماس سويل الاقتصاد التطبيقي، ترجمة رشا سعد زكي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤، ص ص ٧٦-٧٩

الإيجابية المتعلقة بالجانب العسكري نفسه من خلال احتمالية زيادة الإنتاج في مجال التصنيع العسكري و ما يولده كل من الجانبين المدني والعسكري من فرص للعمل و تحسين مستويات المعيشة .

استنادا لكل ذلك فانه من الممكن صياغة مشكلة البحث على شكل سؤال يتمثل في مدى وجود علاقة سببية يمكن قياسها بين الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العسكرية. وبالتالي وعلى ذلك يمكن بيان **فرضية** البحث على ان هناك علاقة وتأثير النفقات العسكرية (إيجابا) في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الداخلة ضمن هذه الورقة البحثية وهي (١٠) بلدان. وبذات الوقت فان الورقة البحثية هذه تكتسب أهميتها من خلال توضيح العلاقة المذكورة من خلال النموذج الاقتصادي القياسي المستخدم و التي لم ترد في عدد من الدراسات التي تناولت العلاقة من جانب واحد وهو التأثير الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي في النفقات العسكرية. و **يهدف البحث** الى تحديد تعريف واضح للنفقات العسكرية و مدى تأثيرها في الناتج المحلي الإجمالي إضافة الى تحديد قياسي لتلك العلاقة للبلدان المعنية الداخلة ضمن نموذج الورقة البحثية الحالية ، و فيما يخص **حدود** البحث فإنها تتمثل مكانيا بالبلدان الداخلة في نموذج الورقة البحثية و هي كما في الجداول الموجودة ضمن البحث و البلدان هي تايلند و ايران و باراغواي و باكستان و السعودية و الأردن و المغرب و كامبيرون و اكوادور و دومينيكان اما الحدود الزمانية فهي تمتد لما بين السنوات (١٩٩٠ - ٢٠١٧). و فيما يتعلق **بمنهج** البحث ، فيتم اعتماد الوصفي لدراسة العلاقة كما هي في الواقع و من ثم كل من التجريبي و الاحصائي لتحليل العلاقة المذكورة استنادا الى البيانات المستخدمة لهذا الغرض . وأخيرا يتم تناول الموضوع المذكور وفقا للهيكلية التي تتكون من أربعة محاور وهي

أولا- الجانب النظري للبحث.

ثانيا-الدراسات السابقة.

ثالثا- البيانات وتحليلها.

رابعا-الاستنتاجات والمقترحات.

أولا - الجانب النظري للبحث:

من الممكن تناول هذا المحور وفقا لل فقرات الآتية:

1- تعريف النفقات العامة العسكرية وأهم اسبابها:

من الممكن تناول الفقرة الأولى وفقا للآتي:

أ- **تعريف النفقات العامة العسكرية:** تعددت التعاريف للنفقات العامة العسكرية فمنها من يحد المفهوم بشكل كبير وينظر لها على انها (جزء من موازنة الحكومة وتتمثل بالموارد المكرسة للدفاع في الموازنة المذكورة) وبانه جزء من الإنفاق العام للحكومة، تقوم به من أجل الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لخطر خارجي، أو لمواجهة خطر واقع عليها فعلاً، أو لتسخير قواتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية^٣ أو انها النفقات الأمنية او ميزانية القوات المسلحة او النفقات الدفاعية وتتضمن النفقات على الجيش ومؤسساته ومؤسسات الامن العام من أجور ورواتب وأصول وأسلحة وتدريب، ويؤخذ على هذا التعريف انه لا يشمل جميع الأنشطة التي تدخل ضمن الجانب العسكري وبالتالي فهو يعتبر تعريف ضيق او محدود المدى وفي مقابل ذلك هناك تعريف يشمل عناصر أكثر ويعتبر بالتالي تعريف واسع ويضم^٤:

(1) نفقات وزارة الدفاع.

(2) نفقات دعم البرامج الدفاعية.

(3) نفقات البرامج الأخرى ضمن الامن القومي.

(4) مدفوعات الحروب او البرامج العسكرية السابقة.

ويعرفها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن على انها ميزانيات الدفاع المعلنة ويعرفها صندوق النقد الدولي في كتابه السنوي المتعلق بدراسة الأوضاع الحكومية المالية بانها عبارة عن مجمل النفقات سواء ما يندرج في بند الدفاع او ما يندرج في بنود

^٣ د. طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري الإسرائيلي ١٩٦٥ - ١٩٩٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٣٨ - ٣٩.

^٤ سمحان وآخرون، المالية العامة من منظور اسلامي، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ١٣٥

^٥ د. طلال محمود كداوي، المصدر السابق، ص ٣٩

أخرى والمخصصة للمحافظة على القوات المسلحة إضافة الى الانشاءات العسكرية والتعبئة والتدريب والتجهيز الخ ويضاف الى كل ذلك ما يخص للاستثمار في كل من وحدات سكن العسكريين واسرهم والمدارس العسكرية ونفقات البحث والتطوير... الخ^٦ ويعتبر التعريف الذي استخدمه معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، هو الاوسع والاشمل كونه ينظر الى النفقات العسكرية على انها الإنفاق على الجهات الفاعلة والأنشطة الآتية

- (1) القوات المسلحة، بما فيها قوات حفظ السلام.
- (2) وزارة الدفاع وهيئات حكومية أخرى مشتركة في مشاريع دفاعية
- (3) القوات شبه العسكرية، عندما يُحسب أنها مدرّبة ومجهزة لعمليات عسكرية.
- (4) الأنشطة العسكرية في الفضاء. وهو يشمل جميع الإنفاق الجاري والرأسمالي على:
 - (ا) الأفراد العسكريين والمدنيين، بما في ذلك رواتب تقاعد العسكريين والخدمات الاجتماعية للأفراد.
 - (ب) العمليات والصيانة.
 - (ت) المشتريات.
 - (ث) البحث والتطوير العسكريين
 - (ج) المساعدة العسكرية (في الإنفاق العسكري للبلد المانح).

أما المستثنى من الإنفاق فهو الدفاع المدني والإنفاق الحالي على أنشطة عسكرية سابقة، مثل الإعانات المخصصة لمحاربين قدامى، ولإجراءات تسريح من الخدمة، وتبديل أسلحة وتدميرها

2- العوامل المحددة للنفقات العسكرية:

تسعى حكومات مختلف البلدان الى تحقيق تكوين بيئة مستقرة بتعايش فيها السكان وتضم تلك البيئة عوامل مختلفة مؤثرة في تلك الحكومات باتجاه الانفاق على الجانب العسكري وتتمثل تلك العوامل بالآتي^٧:

أ- **العوامل السياسية،** تتمثل في الوضع السياسي القائم في البلد المعني، وطبيعة نظام الحكم، ودرجة الاستقرار السياسي فيه. وطبيعي أن ثمة علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار السياسي والإنفاق العسكري. وكذلك في التحالفات الإقليمية للبلد المعني ومدى ارتباطه بتحالفات عسكرية يمكن أن تجعل إنفاق البلد عند مستويات عالية.

ب- **العوامل الإستراتيجية،** وتتمثل في خطر نشوب حرب، حيث أن الإنفاق العسكري يكون عالياً في المناطق التي تلوح في أفقها احتمالات الحرب. وكذلك الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية، التي تطلق سباقات تسلح بين دول المنطقة.

ت- **العوامل الاقتصادية، وتتمثل في:**

(ا) مدى توفر الموارد الاقتصادية، فكلما كانت الأخيرة متوفرة كلما كانت هناك قدرة أكبر للإنفاق على الأغراض العسكرية، والعكس صحيح.

^٦ والي الدين فضل الله، اثار الانفاق العسكري على بعض المتغيرات الاقتصادية (دراسة حالة السودان للفترة ١٩٩٣-٢٠١٣)، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠١٧، ص ٥٨

^٧ معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIBIRI، التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٤٤٥.

^٨ ينظر في ذلك: - د. صباح صابر محمد، تحليل العلاقة بين النفقات العسكرية والتضخم في العراق للمدة (٢٠١٥-١٩٩٩)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٨ العدد ١٦، سنة ٢٠١٦، ص ٢٥٠-٢٥٢.

- د. علي كاظم هلال، الانفاق العسكري وأثره في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، مجلة الكون للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الواسط، العدد (٢٠)، سنة ٢٠١٥، ص ٢٥١-٢٥٢

- ٢) مستوى النمو والتنمية الاقتصاديين، والذي يُعبر عنه عادة بالتغيرات في الناتج المحلي الاجمالي. حيث أن المستوى المذكور له دوراً مؤثراً في تحديد مستويات الإنفاق العسكري. فمع تزايد وتناثره قد يميل الإنفاق العسكري إلى التزايد ايضاً.
- ٣) النقد الأجنبي (العملة الصعبة)، فتوافر النقد الأجنبي يمكن أن يساعد الحكومة على تلبية حاجاتها من المعدات العسكرية المتطورة، ما يدفع النفقات العسكرية إلى التزايد.
- ٤) التصنيع أو الإنتاج العسكري المحلي، ففي البلدان التي تتوفر فيها صناعات عسكرية، تسعى المؤسسة العسكرية الى السعي الى تلبية الحاجة المحلية من الأسلحة والاعتدة وذلك ما سيعمل على زيادة النفقات العسكرية، في مقابل استيراد اقل.

ث- عدد السكان، فكلما زاد عدد السكان كلما كانت الحكومة بحاجة الى مبالغ أكبر لكي تتفق من اجل المحافظة على مصالحها من أي تهديد خارجي.

وأخيراً من الممكن تقسيم العوامل الخاصة التي تحدد الانفاق العسكري في البلدان النامية وفقاً للجدول الآتي:

جدول (١) العوامل المحددة للنفقات العامة العسكرية في البلدان النامية

العوامل العالمية	العوامل الإقليمية	العوامل المحلية	
3-الالتزام بحلف عالمي	2-التحالفات الإقليمية	1-طبيعة الدولة	الإطار السياسي
8-الهيئات العسكرية الأجنبية	7-حرب إقليمية أو أعمال الغائبة الداخلية	4-حماية مصالح المؤسسات العسكرية 5-كبح المعارضة الداخلية 6-الحرب الأهلية	النشاط العسكري
14-نمو في احتياطي العملات الصعبة 15-تأثير رأس المال الأجنبي 16-تأثير المنح والهبات	13-التجمعات الإقليمية الاقتصادية	9-مستوى التنمية الاقتصادية 10-نمو الدخل الحقيقي 11-حجم ميزانية الدولة 12-تأثير المجمع الصناعي العسكري	الروابط الاقتصادية

المصدر: علي خازن، تأثير الإنفاق العسكري على التنمية دراسة حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح

ورقة، ٢٠١٦، ص ١٦

3- اثار النفقات العسكرية (العلاقة بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي):

تمثل اثار النفقات العسكرية في اقتصاد أي بلد، صلب العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي في البلد المعني ولتلك الاثار اتجاهين، الاتجاه الأول وهو الاتجاه العكسي او السلبي والاخر هو طردي او ايجابي ومن الممكن تناولهما وفقاً للآتي:

أ- الاثار السلبية للنفقات العسكرية العامة: وتتمثل في الآتي:

- 1) استنزاف موارد المجتمع، حيث ان السعي الى التسلح والحصول على أسلحة جديدة سواء كانت منتجة محلياً او مستوردة فان ذلك يعني زيادة في النفقات العسكرية وتخفيض الموارد التي من الممكن ان تتاح للمجالات الأخرى وذلك ما سيؤثر سلباً وحتماً في المجالات والأنشطة الأخرى ضمن اقتصاد البلد.
- 2) ان الزيادة في النفقات العسكرية من الممكن ان تؤدي الى احداث عجز في ميزان المدفوعات وخاصة في البلدان النامية غير القادرة على انتاج الأسلحة والتي ستقوم باستيرادها من الخارج وهي تكون مكلفة وتتسبب بأحداث العجز المذكور.
- 3) ويضاف الى ذلك فان الزيادة في تلك النفقات قد تؤدي أيضاً الى احداث عجز في الموازنة العامة بسبب زيادة النفقات على الإيرادات العامة وذلك ما سيؤدي الى خفض قيمة العملة المحلية تدريجياً وذلك ما يعني احتمالية حدوث التضخم.

- (4) ان حاجة البلد المعني الى التصنيع او الإنتاج العسكري سيعمل بالضرورة الى اللجوء الى استخدام القدرات والكفاءات العلمية والإنتاجية وذلك ما يعني، حرمان قطاعات الإنتاج المدني من خدماتها، إضافة الى ضرورة زيادة النفقات العسكرية لدعم كل من الأنشطة العلمية التي يقومون بها من اجل التصنيع العسكري إضافة الى دفع رواتب واجور ومخصصات اعلى لهم.
- (5) استخدام الكثير من المواد الأولية ضمن النشاط العسكري سيعمل أيضا على حرمان القطاعات والأنشطة المدنية منها.
- (6) ويضاف الى ذلك وضمن هذا الاتجاه أي ان النفقات العسكرية تؤثر سلبا على مستوى الاستخدام، من الممكن الإشارة الى ان كل مليار دولار يستخدم (يستثمر) في التصنيع العسكري (السلاح) يولد (٣٥) ألف فرصة عمل في مقابل (١٥٠) ألف فرصة عمل لمدرسين (الأنشطة المدنية) ويضاف الى ذلك، إذا تم إنفاق المليار دولار في صناعة الصواريخ يولد (١٤) ألف فرصة عمل في مقابل (٤٨) ألف فرصة عمل في القطاع الصحي^٩

وبهذا الصدد تشير دراسة لأحد الخبراء الأوروبيين الى أن زيادة الإنفاق العسكري بنسبة ١ % فقط من إجمالي الناتج المحلي لبلد ما، يمكن أن تؤدي خلال خمس سنوات إلى تراجع قدرات الاقتصاد الوطني بنسبة ٠,٧ %. كما أن التنافس في تطوير أسلحة جديدة يساهم بشكل مذهل في استنزاف موارد المجتمع. فعلى سبيل المثال، فإن التكلفة المرتبطة بإنتاج غواصة نووية واحدة، تساوي ميزانية التعليم السنوي لأكثر من ٢٦ بلداً نامياً فيها ١٨٠ مليون طفل في سن الدراسة. فضلاً عن ذلك، فإن الإنفاق العسكري العالمي يفوق ستة أضعاف خدمة الديون الخارجية للبلدان النامية، ومن شأن تخفيض هذا الإنفاق أن يوفر على نطاق واسع الموارد اللازمة لإحراز تقدم سريع نحو حل المشكلات العالمية، كالفقر والجوع والتخلف^{١٠}

ب- الآثار الإيجابية للنفقات العسكرية العامة: في مقابل وجهة النظر السابقة (أي الآثار السلبية للنفقات العامة) فهناك من يناصر التدخل الحكومي استنادا الى الآثار الإيجابية التي ترافق النفقات العسكرية وزيادتها 'وتتمثل في الاتي:

- (1) تمثل النفقات العسكرية وزيادتها، إمكانية بناء جيش قوي يمكنه العمل على كل من درء الاخطار الخارجية وفرض الاستقرار واستتباب الامن الداخلي والذين يهيئان بيئة مناسبة للممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية، إضافة الى توفير مستوى مقبول للمعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع.
- (2) ان النفقات العسكرية عموما وزيادتها خصوصا تعني وجود وزيادة الطلب الكلي الفعال الذي يشجع بدوره الجهاز الإنتاجي المحلي (ان توفرت القدرات والمرونة الإنتاجية)^{١١} على تلبيتها وذلك ما يعني زيادة الطلب على الافراد العاطلين عن العمل واستخدامهم والتي تعني بدورها حدوث النمو الاقتصادي في الحد الأدنى والتنمية الاقتصادية في الحد الأعلى، وذلك ما ينعكس إيجابا في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.
- (3) تساهم النفقات العسكرية في تطوير التكنولوجيا من خلال السعي الى امتلاك التقنيات الخاصة في عمليات الإنتاج والتصنيع العسكريين والتي تعني بالضرورة محاولة للحاق بركب التطور التكنولوجي في العملية المذكورة ومن ثم من الممكن ان يتم استخدام التكنولوجيا المتقدمة مع تكنولوجيا المعلوماتية والانترنت والاختراعات في المجالات المطلوبة (بعد التطبيع) ضمن الأنشطة المدنية والتي تعني بالتالي تطوير القطاعات الأخرى (غير العسكرية).
- (4) وبناء على ما تقدم، فان النفقات العامة العسكرية من الممكن أن تساهم في تطوير البنى التحتية، من وسائل اتصالات ومواصلات... الخ، والتي ستستفيد منها بالتالي القطاعات المدنية في الاقتصاد المعني.
- (5) وهناك ضمن أنصار الآثار الإيجابية للنفقات العسكرية ما يدعى بالكينزية العسكرية (أي التدخل الحكومي في مجال التصنيع العسكري) وهم من يدعمون هذا التوجه من خلال استخدام الإنفاق العسكري كوسيلة من وسائل حفز النمو الاقتصادي، أي يمكن أن تؤدي دور مخفف الصدمات والأداة التي تمتص تداعيات الأزمات، وبذلك فإنه يشكل «الملاذ الأمن» للمستثمرين خلال الأزمات المالية والاقتصادية. ويقدمون مثلاً على ذلك ما حصل خلال الأزمة المالية العالمية الراهنة، التي أحدثت انكماشاً اقتصادياً على المستوى العالمي، وقادت إلى خسائر كبيرة في العديد من القطاعات الصناعية (كصناعة السيارات، على سبيل المثال)، متحوّلة إلى أزمة اقتصادية عالمية بعد انتقالها من الاقتصاد الوهمي إلى الاقتصاد الحقيقي. فقد بقي قطاع

^٩ فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠، ص ٤٠٥.

^{١٠} والي الدين فضل الله، المصدر السابق، ص ٨٦.

^{١١} ميشيل تودارو، المصدر السابق، ص ٧٨٢-٧٨٤.

^{١٢} ينظر في ذلك - د. رفعت المحجوب، المالية العامة، النفقات والايادات العامة، دار النهضة العربية، ١٩٧٩، ص ١٤٢-١٤٧.

- د. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، الموصل، ٢٠٠٢، ص ٦٢-٦٤

صناعة الأسلحة في منأى من تداعيات هذه الأزمة، وظل محافظاً على إنتاجيته وعلى القوى العاملة فيه وعلى قدراتها الشرائية، الأمر الذي خفف إلى حد كبير من تداعيات الأزمة^{١٢} وأخيراً لابد من الإشارة إلى الدراسات والبحوث التي تناولت هذه العلاقة (بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي) تنقسم إلى قسمين^{١٤}:

الأول- أولوية الامن على كل من النمو والتنمية.

الثاني الامن القومي ذو بعد اقتصادي وتنموي شامل

ولكل قسم انصارو مؤيدين ويدعمون توجههم بالأدلة والبراهين من واقع حال بلدانهم.

ثانياً- دراسات سابقة: لقد تناولت الكثير من الدراسات العلاقة بين النفقات العامة العسكرية والنمو الاقتصادي ومن الممكن الإشارة إلى عدد منها:

- 1- رياض المومني وفوزي الخطيب (١٩٩٠)، الانفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية في الاردن-دراسة تطبيقية، مجلة ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٤، والتي توصل فيها إلى تحديد السلبية في العلاقة بين الانفاق العسكري ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن وضمن فترة البحث التي امتدت ما بين (١٩٦٨-١٩٨٧).
- 2- اصيل كمال عبد الحسين (٢٠١٢)، الانفاق العسكري لدول إقليم المحيط الهادي، المجلة السياسية والدولية، العدد ٢٢، وتوصلت الباحثة إلى ان دول إقليم المحيط الهادي نمت فيها النفقات العسكرية بوتيرة متصاعدة وهي تتسم بكونها تمتلك اقتصادات هي الأسرع في نموها في العالم وهي (دول البحث) توازن بين قدراته الاقتصادية ونموها العسكري.
- 3- مي محمد احمد زيادة ((٢٠١٤)، جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على إسرائيل-الدول العربية، رسالة ماجستير من قسم الاقتصاد جامعة الازهر-غزة، وتوصلت الباحثة إلى ان هناك ارتباط بنسب مختلفة بين النفقات العسكرية والناتج المحلي الإجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي للبلدان الداخلة ضمن الرسالة (اعتماداً على طبيعة البلد من حيث الاقتصاد وحجم السكان وكبر او صغر البلد...الخ).
- 4- د. علي كاظم هلال (٢٠١٥)، الإيفاق العسكري وأثره في التنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة واسط، العدد (٢٠) سنة ٢٠١٥، وتوصل الباحث إلى ان زيادة الانفاق العسكري قد إثر سلباً على مجالات التنمية البشرية المختلفة من صحة وتعليم ورعاية اجتماعية...الخ.
- 5- د. صباح صابر محمد خوشنا (٢٠١٦)، تحميل العلاقة بين النفقات العسكرية والتضخم في العراق للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٨، ال عدد ١٦، السنة ٢٠١٦، وقد توصل الباحث إلى ان النفقات العسكرية قد اثرت بشكل سلبي على مجالات القطاعات المدنية وبذات الوقت اثرت بشكل إيجابي على المستوى العام للأسعار.
- 6- علي خازن (٢٠١٦)، تأثير الانفاق العسكري على التنمية دراسة حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، وقد توصل الباحث إلى ان العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية تتوقف على تحقيق التوازن بينهما خاصة في الدول النامية، لأن الإفراط في الإنفاق العسكري قد يحول الموارد المالية والتكنولوجيا والموارد البشرية بعيداً عن التنمية، بالمقابل بعد الإنفاق العسكري عاملاً مهماً في تحقيق الأمن والاستقرار وهما من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية.
- 7- والي الدين فضل الله (٢٠١٧)، اثار الانفاق العسكري على بعض المتغيرات الاقتصادية (دراسة حالة السودان للفترة ١٩٩٣-٢٠١٣)، أطروحة دكتوراه قسم الاقتصاد، جامعة النيلين، الخرطوم، وقد توصل الباحث إلى ان النفقات العسكرية كان لها تأثير سلبي على كل من النمو والتنمية في السودان بالرغم من تأثيرها الإيجابي على معدلات التكوين الرأسمالي (من خلال اساء دعائم الصناعة الحربية).

وفيما يخص الدراسات الأجنبية ذات العلاقة فمن الممكن تناول عدد منها وكالاتي:

- 1- في بحث Jasen Castillo el at ٢٠٠١، لوحظ ان السياسات المحلية لها دور كبير في سياسات الحكومة الخارجية وبالتالي فان ذلك يعني ان نفقاتها العسكرية محكومة بتلك السياسات والتي سيكون لها دورا بارزا في نموها.
- 2- لقد خلص بحث el at Tanguh Chairil ٢٠١٣، إلى أن العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في إندونيسيا إيجابية. ويرجع ذلك إلى أن معظم الإنفاق العسكري الإندونيسي يتم استخدامه من أجل إنفاق الموظفين، مما يزيد من رأس المال

^{١٣} الموقع الالكتروني الرسمي للدفاع الوطني اللبناني، www.lebarmy.gov.lb/ar/content/جدلية-العلاقة-بين-الإنفاق-العسكري-والتنمية-الاقتصادية

^{١٤} ينظر علي خازن، مصدر سابق، ص ص ٢٠-٢٧.

البشري ويؤثر في نهاية المطاف على السيولة الاقتصادية. تخبرنا النتائج أن إندونيسيا بحاجة إلى ألا تقلق بشأن مقايضة الإنفاق الدفاعي والإنفاق الحكومي على السلع المدنية، لأن الأول يعزز أيضا الأخير، في شكل تنمية رأس المال البشري كجزء من الإنفاق العسكري.

3- اما فيما يخص Md. Ohiul Islam ٢٠١٥، فقد بين ان هناك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العسكرية، ولكن من غير الممكن تعميم هذا الاستنتاج على كل البلدان النامية، حيث ان هناك اختلافا في تأثير النفقات العامة العسكرية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، فتكون العلاقة إيجابية بالنسبة للبلدان النامية الأقل نموا وتكون سلبية فيما يخص البلدان النامية الأكثر نموا.

4- اما Korhan K. Gokmenoglu et al 2015، فيبينون ان هناك علاقة متوازنة طويلة الأمد بين المتغيرين (النمو الاقتصادي والنفقات العسكرية)، وهي علاقة سببية تبين تأثير النفقات العسكرية في الناتج المحلي الإجمالي التركي، حيث ان تركيا وبسبب موقعها الجغرافي الحساس عليها ان تزيد من إنفاق مواردها لتحسين قوتها العسكرية. ومع ذلك، تكشف النتائج التي توصلت اليها الورقة البحثية أن الإنفاق العسكري لا يساهم في النمو الاقتصادي لتركيا. واستنادا لذلك فان على الحكومة التركية ان تهتم بتعزيز النمو الاقتصادي الذي يوفر بدوره الموارد لتمويل المزيد من النفقات العسكرية، لذا فانه ينبغي توجيه الموارد النادرة نحو الاستثمار في البنية التحتية، ونفقات التعليم وغيرها من الاستثمارات المدنية الأكثر إنتاجية.

تناول الكثير من الباحثين المذكورين الموضوع (العلاقة بين النفقات العسكرية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي أي النمو) إضافة الى اخرين كثيرين على انها باتجاه واحد وسلبى، بينما تحاول الورقة البحثية الحالية ان تكون مختلفة، حيث يتم تناول تلك العلاقة كما وباتجاه إيجابي وذلك سعيا وراء اثبات الفرضية الخاصة بالورقة.

5- **ثالثا- البيانات وتحليلها:** تم اخذ البيانات للناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي من (WDI 2018) والنفقات العسكرية من (SIPRI 2018) و- (١٠) من البلدان النامية وللفترة الممتدة بين (١٩٩٠-٢٠١٧) وأدخلت الى برنامج SPSS، وتم الحصول على النتائج الخاصة بكل بلد ووفقا للاتي:

جدول (٢) المؤشرات القياسية للعلاقة بين النفقات العسكرية (ME) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) لبلدان نموذج البحث للفترة ١٩٩٠-٢٠١٧

for each country $GDP=f(ME)$, $N=28$ years

N	values or tests Country	B1	R ²	T	F
1	Thailand	154.566	0.650	6.954	48.357
2	Iran	27.181	0.132	1.992	3.970
3	Saudi Arabia	18.146	0.921	17.466	305.044
4	Dominican	297.874	0.917	16.914	286.093
5	Ecuador	47.452	0.948	21.792	474.905
6	Jordan	43.141	0.939	20.065	402.613
7	Morocco	70.499	0.902	15.438	238.327
8	Pakistan	104.237	0.919	17.538	307.593
9	Paraguay	117.446	0.649	6.938	48.137
10	Cameroon	180.339	0.857	12.744	162.405

ومن خلال تحليل الجدول يتبين الاتي:

- 1- ان الاتجاه العام للعلاقة بين النفقات العامة العسكرية للبلدان النامية الداخلة في نموذج البحث هو إيجابي وذلك ما يثبت بان النفقات المذكورة تؤثر إيجابا في مستوى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المعنية وهو بدوره يثبت فرضية البحث بان هناك علاقة معكوسة وتأثير للنفقات العامة العسكرية في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المذكورة.
- 2- تتغير مقادير التأثير للنفقات العامة العسكرية وفقا للناتج المحلي للبلدان المعنية حيث يتبين ذلك من مقدار قيمة الـ B1 الظاهرة في الجدول.
- 3- ان معامل تحديد الارتباط (R^2) لكل البلدان يعطي تصور إيجابي حول وجود العلاقة المفترضة ضمن فرضية البحث وذلك ما يدعم إيجابية العلاقة بينهما.
- 4- ان اختبار t (قيمتها المحسوبة) لكل البلدان الواردة في البحث هو أكبر من القيمة الجدولية وذلك ما يدعم قبول الفرضية البديلة حول وجود العلاقة (من عدمها) بين النفقات العامة العسكرية والناتج المحلي للبلدان الداخلة في البحث.
- 5- وضمن نفس الاتجاه فان قيمة اختبار F (و لكل البلدان) عند مقارنتها مع القيمة الجدولية توضح معنوية النموذج و بالتالي فان ذلك يبين أيضا معنوية تلك العلاقة الإيجابية بين النفقات العامة العسكرية و الناتج المحلي للبلدان الواردة في الجدول .

رابعاً- الاستنتاجات والمقترحات.

استنادا الى ما ذكر من الممكن تحديد عدد من الاستنتاجات والتي خرجت بها هذه الورقة البحثية، إضافة الى تقديم مقترح وكالاتي:

1- الاستنتاجات

- أ- ان هناك علاقة بين النفقات العامة العسكرية وكل من النمو والتنمية الاقتصاديين ولكن هناك اختلاف في وجهات النظر بين الاقتصاديين (استنادا الى تجارب حقيقية) ولمختلف البلدان خاصة تلك التي حققت التنمية وأصبحت في مصاف البلدان المتقدمة وبالتالي فان زيادة النفقات لديها أصبحت لا تمثل عبئا على موازنتها بل بالعكس باتت تؤثر إيجابا على مختلف الأنشطة الاقتصادية لأكثرها.
- ب- اما فيما يخص وجهة النظر الأخرى (التأثير السلبي للنفقات العسكرية) فان هناك من يدعمها أيضا واستنادا الى تجارب البلدان النامية التي لا تتمكن بسهولة من تحقيق الموازنة بين تلك النفقات ونموها الاقتصادي مع احتياجها الى تلك النفقات لتحقيق الامن القومي لديها وبالتالي باتت تلك النفقات تمثل عبئا على موازنتها وتؤثر سلبا على مختلف الأنشطة الأخرى لديها (المدنية).
- ت- اثبتت الاختبارات القياسية التي أجريت على البلدان الداخلة في نموذج الورقة البحثية صحة فرضيتها، حيث ان النفقات العسكرية تؤثر إيجابا في ناتجها المحلي الإجمالي وبالتالي معدلات نموها و ذلك انطلاقا لأدراك تلك البلدان لضرورة وجود نفقات عسكرية وزيادتها عند الحاجة و خاصة اصبح العالم بشكل عام و في العصر الحديث يعاني من وجود التهديدات الإرهابية المستمرة و التي تأتي من خارج الحدود و ذلك ما يفرض على مختلف البلدان متقدمة كانت ام نامية ، ان تخصص مبالغ اكبر للأنفاق على الجانب العسكري و ذلك لتحقيق هدفين يتمثل الأول بالمحافظة على امن البلاد من تلك التهديدات و الثاني (الذي يأتي كنتيجة للأول) و هو توفر بيئة امنة مستقرة لممارسة مختلف الأنشطة الإنتاجية (عسكرية و مدنية) و الخدمية ، و التي تعمل تدريجيا على زيادة معدلات النمو و تساهم الأخيرة في رفع مستويات المعيشة .

2- المقترحات:

استنادا الى الاستنتاجات المذكورة من الممكن تقديم مقترح خاص بضرورة قيام حكومات البلدان النامية بالقيام بالدراسات و البحوث الخاصة بهذا الجانب و هو تحليل العلاقة بين نفقاتها العسكرية و معدات نموها الاقتصادي لكي تتمكن من تحديد توجهات المستقبلية و وفقا لخطط تعدى السنة (من حيث المدى الزمني) كون النفقات العسكرية و تأثيراتها تتطلب مدد زمنية ليست بالقصيرة ، و ما يفرض ذلك (القيام بالدراسات و البحوث) بشدة على البلدان النامية هو ان مواردها الاقتصادية (سواء كانت طبيعية او غير طبيعية) و في حال امتلاكها لها ، فهي تتصف بكونها ناضبة و على حكومات تلك البلدان الاستفادة منها بأكثر قدر ممكن و وفقا لذلك من الممكن وضع خطط التنمية القومية لتشمل جميع المتغيرات الاقتصادية و خاصة تلك المؤثرة في العلاقة بين النفقات العسكرية و معدلات النمو الاقتصادي و من تلك المتغيرات عدد السكان و ما يرتبط بها من الحاجة الى تطوير البنى التحتية و الخدمات الصحية و التعليمية ... الخ .

المصادر باللغة العربية:

أولاً- الكتب:

- 1- توماس سويل، الاقتصاد التطبيقي، ترجمة رشا سعد زكي، مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤.
- 2- د. رفعت المحجوب، المالية العامة، النفقات والإيرادات العامة، دار النهضة العربية، ١٩٧٩.
- 3- سمحان وآخرون، المالية العامة من منظور إسلامي، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠ ص ١٣٥.
- 4- د. طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري الإسرائيلي ١٩٦٥ – ١٩٩٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.
- 5- د. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، الموصل، ٢٠٠٢.
- 6- فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠.
- 7- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة أ.د. محمود حسن حسني و د. محمود حامد محمود، دار مريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٦.

ثانياً- الرسائل العلمية:

- 1- على خازن، تأثير الانفاق العسكري على التنمية، دراسة حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٦.
- 2- والي الدين فضل الله، اثار الانفاق العسكري على بعض المتغيرات الاقتصادية (دراسة حالة السودان للفترة ١٩٩٣-٢٠١٣)، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠١٧.

ثالثاً- البحوث العلمية:

- 1- اصيل كمال عبد الحسين، الانفاق العسكري لدول إقليم المحيط الهادي، المجلة السياسية والدولية، ال عدد ٢٢، السنة ٢٠١٢.
- 2- رياض المومني وفوزي الخطيب، الانفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية في الاردن-دراسة تطبيقية، مجلة ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلة ٦، العدد ٤، ١٩٩٠.

رابعاً- المواقع الالكترونية:

- 1- <http://api.worldbank.org/v2/en/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?downloadformat=excel>
- 2- <https://www.sipri.org/databases/milex>.
- 3- الموقع الالكتروني الرسمي للدفاع الوطني اللبناني، www.lebarmy.gov.lb/ar/content/جدلية-العلاقة-بين-الإنفاق-العسكري-والتنمية-الاقتصادية.

المصادر باللغة الإنكليزية:

أولاً – الكتب:

- 1- Jasen Castillo et al, 2001, Military Expenditures and Economic Growth, 1st ed., RAND Arroyo Center, USA.

ثانياً- البحوث العلمية:

- 2- Tangguh Chairil el at, 2013, Relationship between Military Expenditure and Economic Growth in ASEAN: Evidence from Indonesia, Journal of ASEAN Studies, 1(2), 118-199

- 3- Md. Ohiul Islam, 2015, The Relation between Military Expenditure & Economic Growth in Developing Countries: Evidence from a Panel of 41 Developing Countries, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), 6(4), 65.
- 4- JINGXI MA et al, 2015, THE RELATIONSHIP BETWEEN MILITARY EXPENDITURES AND ECONOMIC GROWTH - A CASE STUDY OF THE UNITED STATES, RUSSIA, JAPAN, INDIA AND CHINA, Review of the Air Force Academy, 2(29), 90.

ثالثاً – المؤتمرات

- 1- Korhan K. Gokmenoglu et al, 2015, Military Expenditure and Economic Growth: The Case of Turkey, 16th Annual Conference on Finance and Accounting, ACFA Prague 2015, 29th May 2015, North Cyprus,